

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أبلغكم، باسم حكومتي، بأن الولايات المتحدة شنت ضربات دقيقة ضد منشأتين في شرق سوريا ردا على سلسلة مستمرة من الهجمات المسلحة التي تشنها الميليشيات الموالية لقوات الحرس الثوري الإسلامي لإيران ضد أفراد الولايات المتحدة ومنشأتها في العراق وسوريا. وقد اتخذ هذا الإجراء في إطار ممارسة الولايات المتحدة لحقها الأصلي في الدفاع عن النفس على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الرسالة هي تكملة للرسائل السابقة المقدمة إلى المجلس، بما فيها تلك المقدمة في 27 شباط/فبراير و 29 حزيران/يونيه 2021 و 26 آب/أغسطس 2022 و 27 آذار/مارس 2023.

وقد أبلغت الولايات المتحدة في تلك الرسائل السابقة أن الميليشيات الموالية لقوات الحرس الثوري الإسلامي لإيران شنت سلسلة من الهجمات ضد أفراد الولايات المتحدة ومنشأتها في العراق وسوريا. ومنذ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنت جماعات الميليشيات هذه هجمات عديدة باستخدام الطائرات المسيرة والنيران غير المباشرة، مما أدى إلى إصابة عدد من أفراد قوات الولايات المتحدة. وأصيب أحد متعاقدي الولايات المتحدة أثناء واحدة من هذه الهجمات بنوبة قلبية أودت بحياته أثناء انتقاله إلى أحد الملاجئ. وقد عرّضت هذه الهجمات حياة أفراد الولايات المتحدة وقوات التحالف العاملة إلى جانب قوات الولايات المتحدة لخطر جسيم.

وردا على هذه السلسلة من الهجمات والتهديدات المستمرة بشن هجمات في المستقبل، شنت الولايات المتحدة مساء يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر ضربات موجهة بدقة ضد منشأتين في شرق سوريا كانت تستخدمهما قوات الحرس الثوري الإسلامي لإيران والجماعات الموالية لها لأغراض القيادة والتحكم وتخزين الذخيرة وأغراض أخرى. وقد نُفذت هذه الإجراءات الضرورية والمتناسبة الهادفة إلى تثبيت مبدأ الردع على نحو أريد به الحد من خطر التصعيد وتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. واتخذ هذا الإجراء العسكري لحماية أفرادنا والدفاع عنهم، وإضعاف وتعطيل سلسلة الهجمات المستمرة ضد الولايات المتحدة وشركائها، وردع ميليشيات إيران والميليشيات المدعومة من إيران عن شنّ أو دعم المزيد من الهجمات الموجهة ضد أفراد الولايات المتحدة ومنشأتها. وهذه الضربات المركزة بدقة منفصلة ومتمايزة عن الصراع الدائر في غزة ولا تشكل تحولا في نهجنا تجاه الصراع في غزة. وما زلنا نحث جميع الكيانات من الدول وغير الدول على عدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تتصاعد إلى صراع إقليمي أوسع نطاقا.



وقد تقرّر هذا الرد العسكري بعد أن ثبت أن الخيارات غير العسكرية غير كافية لصد التهديد، وهدفه هو التخفيف من حدة توتر الوضع ومنع وقوع المزيد من الهجمات. وكما أشارت الولايات المتحدة في رسائلها السابقة إلى مجلس الأمن، يجب أن تكون الدول قادرة على الدفاع عن نفسها، تماشياً مع الحق الأصل في الدفاع عن النفس على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، عندما لا تُبدي حكومة الدولة التي يوجد فيها التهديد، كما هو الحال هنا، رغبةً في منع ميليشيات الجهات من غير الدول المسؤولة عن تلك الهجمات من استخدام أراضيها أو لا تكون قادرة على منعها. وقد نُقذ هذا الإجراء بالاقتران مع التدابير الدبلوماسية.

وتأتي الضربات الموجهة في 26 تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب أعمال عسكرية سابقة أُبلغ بها هذا المجلس في الرسائل المشار إليها أعلاه. وقد اتخذت الولايات المتحدة هذه الإجراءات العسكرية في سوريا والعراق ضد قوات الحرس الثوري الإسلامي وجماعات الميليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإسلامي رداً على هجمات مسلحة، وستتخذ إجراءات أخرى من هذا القبيل في المنطقة حسب الاقتضاء في إطار ممارسة حقها الأصلي في الدفاع عن النفس للرد على الهجمات أو التهديدات بشن هجمات في المستقبل ضد رعايا الولايات المتحدة وأفراد الولايات المتحدة ومرافقها.

وأطلب منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليندا توماس - غرينفيلد

السفيرة

ممثلة الولايات المتحدة

لدى الأمم المتحدة